الجمهورية الثانية

المصور 15 مايو 1971

بقلم د. مصطفى أبو زيد المدعي العام الاشتراكي.

في مثل هذا التاريخ من هذا العام، يكون قد مضى عام كاملة على قيام الجمهورية الثانية .... ولقد ولدت الجمهورية الثانية في ظروف لم يكن أحد يتوقع– مهما اشتد تفاؤله– أن يحدث فيها تغيير سياسي هام.....

كانت مراكز القوى السابقة قد تجمعت– في جبهة واحدة– بشكل رهيب، .. وكانت الصداقة والمصاهرة، والمغامرة، قد جمعت في جبهة واحدة أقوى الأجهزة التي يقوم عليها النظام السياسي، وهي بذاتها الأجهزة القادرة على تدمير أي نظام سياسي.....

ففي جبهة واحدة كان هناك وزير الحربية، ووزير الداخلية، ووزير الإعلام، ووزير شئون رئاسة الجمهورية، ورئيس المخابرات العامة... والسيطرة الكاملة على جهاز واحدة من أجهزة هؤلاء الوزراء تمثل أملا كبيرا عند الإعداد لأي انقلاب، فما بالك وقد تجمعت كلها في كفة واحدة.؟

والتنظيم الشعبي أيضا– الاتحاد الاشتراكي– كانت قممه ضالعة في التآمر :

أمين عام الاتحاد الاشتراكي، وثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا....

والتنظيم الطليعي– التنظيم السري– المنتشر في كل المجالات، كان أيضا يعمل متحالفا مع نفس القوى، يتلقى منها التعليمات، ويحاول أن يكون أداتها في التنفيذ...

كل هذه القوى في كفة واحدة.. فهل يستطيع إنسان– مهما اشتد تفاؤله– أن يتصور أن تغييرا سياسيا هائلا سوف يتم؟ وأن الإطاحة بكل هذه القوى– بضربة واحدة– يمكن أن يحدث؟

أن ظهور هذه القوى مجتمعة في كفة واحدة هو الذي أغرى بعض المغامرين والمقامرين على الإسراع إلى الانضمام لأركان التآمر. وكثيرا ما تساءل الناس: فلان وفلان ما الذي دفع بهما إلى التضامن مع أركان التآمر؟ أنه – بغير شك– الحرص على أن يكونوا مع الجانب الأقوى، حتى وإن كان الباطل والطغيان في جانبه، وفي اللحظات الأخيرة كان الاندفاع إلى هذا الجانب قويا.... انضم إليه البعض– عن عمد وإصرار– لفرط ثقتهم بأن النصر له، حتى وإن كان الباطل معه.

في هذه الظروف، التي تدفع باليأس إلى أشد الناس تفاؤلا، ولدت الجمهورية الثانية....

ولكن كيف قامت هذه الجمهورية؟ وأي العوامل قد كفلت لها الحياة؟

لقد شاء القدر لي أن أعيش على مقربة من أحداثها الهامة... وأستطيع أن أقول– للحق والتاريخ– أن قيام الجمهورية الثانية يرجع إلى عاملين بالذات:

- **صلابة القائد...**

- **وأصالة الشعب.....**

فأما صلابة القائد لا أعتقد أن عاقلا– مهما بلغ تجنيه– يمكن أن ينازع فيها... لقد كان الرئيس أنور السادات – في أشد اللحظات دفعا باليأس إلى النفس– قوي الإيمان بربه، ممتلئا ثقة بنفسه، شديد الإيمان بالشعب إلى أقصى الحدود.....

لقد رأى بعينيه– على امتداد فترة زمنية طويلة– الانقلاب يتحرك ضده، وكان يعلم بحكم ماضيه الوافي الطويل مدى ضراوة القوى المتآمرة. ومع ذلك فقد كان – في صلابته– أعلى دائما من الخطر.

لم يضعف للحظة واحدة، ولم يهادن على الإطلاق... وكان إصراره على كرامة الحكم يعكس إصراره على كرامة الأمة وحقها في التمتع بالحياة الكريمة...

ليس في هذه الكلمات أدنى قدر من المجاملة لهذا الرجل العظيم .. فلقد رآه عشرات من الناس غيري في هذه الفترة، ورأوا جميعا أي قدر من الصلابة الشديدة، والذكاء العنيد، قابل به هذا المناضل أحداث التآمر حتى في اعتى موجاتها.....

وليس أدل على هذه الصلابة الشديدة، والذكاء العنيد من قراره الذي أصدره في 2 مايو بإقالة على صبري... فقد أصدر قرار الإقالة، وأراد له أن يكون هكذا " إقالة"، ولم يستمع إلى رجاء أو توسل " لتخفيف حدة هذا القرار" ... لقد كان يعلم أن المتآمرين جميعا سوف يكشفون النقاب عن وجودهم سريعا، وسوف يتدافعون إلى استكمال حلقات المؤامرة، ومع ذلك فقد أصر على المضي في الطريق.وكان مصرا على أن يحكم لحساب شعب مصر أو لا يحكم على الإطلاق. ولكنه لن يحكم أبدا تحت وصاية مراكز القوى...

وثمة موقف لا أنساه...

فقد رأيت الرئيس في 7 مايو 1971- بعد صدور قرار الإقالة- والجو ممتلئ باحتمالات الخطر، في لقاء استمر ساعات، ومازالت أحداثه كأنها الأمس القريب.

ووجدت الرئيس في هدوء غريب، وذهن يعمل في سرعة وعمق، وإصرار لا حد له.

كان مصرا على أن يكون الحكم كله لمصر، لشعبها، ولحسابها وحدها، مهما كلفه الأمر ومهما كان الثمن.

كان الرئيس قد أدرك تماما أن الأمر لا يتعلق بخلاف في الرأي، وإنما يتعلق بتمزيق نصوص الدستور وفرض وصاية على سلطة الدولة، ومن هنا لقد قرر أن يحتكم إلى الشعب. وفي ذكاء عنيد، قدر أن يكون هذا الاحتكام إلى الشعب ممثلا في إعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي من القاعدة إلى القمة.... يستأذن الشعب فيه أولا، فإذا وافق عليه في الاستفتاء الشعبي، صدر قرار الحل ودعوة الناخبين إلى انتخابات جديدة.

وفوجئت مراكز القوى بهذا القرار....

فإن الرئيس قد أراد به أن يدمر – في وضح النهار وبشكل ديمقراطي- أقوى قواعدها في التحكم وفرض السيطرة. فقد جاءت انتخابات 1968 – وقد سيطروا عليها- بتشكيل ملائم لهم سواء في اللجنة المركزية أو في مستويات الاتحاد الاشتراكي الأخرى.

فإذا أعيدت الانتخابات في جو أصيل من الحرية والديمقراطية كان في قدرة الشعب أن يطيح بهم جميعا...

ولذلك فقد أصروا على الرفض.. أنهم يقبلون أي شيء إلا إعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكي. وعلى الرغم من ضخامة الأوراق التي وصلت في ملف التحقيق إلى عشرة آلاف صفحة. فإن أحدا لم يقدم سببا واحدا مقبولا يبرر هذا الإصرار على الرفض، اللهم إلا أن يكون من الخوف من حكم الشعب حين يعبر عن أرادته بغير عوائق.....

ولقد أحسست، وأحس الجميع من قابلوا الرئيس في هذه الفترة، أنه يقدر تماما خطوة مراكز القوى وعمق تأثيرها، وفي نفس الوقت فهو يصر – إلى أقصى الحدود- على اقتلاع جذورها ووقع وصايتها على نظام الحكم....

صلابة غير عادية، جعلت هذا الجندي الباسل يمضي في إصرار عنيد على تحدي الخطر أيا كان حجمه... فأي العوامل كفلت له ذلك؟ لعله إيمانه الشديد بربه هو الذي ملأ قلبه بالثقة، أو لعله

إيمانه الشديد بنفسه وبقدراته وهو الجندي الباسل الذي عاش حياة الكفاح الهادرة على امتداد عشرات السنين، أو لعله إيمانه المطلق بشعب قوي أصيل لا ينسى مواقف الرجال حين تكـــون خالصة له ومن أجله.... .أنها العوامل الثلاثة معا– بغير شك– هي التي كفلت لهـــذا الجنـــدي الباسل أن يصر ويصمد، وأن يستمر وينتصر....

إن الأيام الأخيرة التي سبقت قيام الجمهورية الثانية جديرة بأن يقف عندها التاريخ طـــويلا... فما أكثر ما حفلت به من الحوادث، وما أعظم ما برز فيها من همة الرجال...

لقد رأت هذه الأيام عينات كثيرة من البشر:

رأت الوصولي الحقير الذي يذهب إلى مراكز القوى يقدم لها التشجيع والتأييـــد، ويـــذهب إلـــى الرئيس في داره يقدم له الكثير من أخبار مراكز القوى....

ورأت المنافق المتسلق الذي يظهر من المشاعر غير ما يبطن...

ورأت الذين يؤثرون السلامة فلا يعلنون العداوة لأي فريق، فربما كتبت له الغلبة ... ولم يكـــن هؤلاء هم كل من طفا على سطح الحوادث: فما أكثر المؤمنين بربهم، المؤمنين بوطنهم، المؤمنين بإخلاص القائد المناضل، الذين سعوا إليه، ألحوا في السعي، ووقفوا معه سرا وعلانية.... بل وما أنبل شعبنا الأصيل وقد تدافعت موجاته الهادرة بالألوف، وألوف الألوف، وهم يرون أمامهم مثلا رائعا من رجولة القائد ونبل الهدف....

هكذا سقطت مراكز القوى...

أن هذه النقطة بالذات تحتاج إلى بعض التأمل. فنحن جميعا نتكلم عن مراكز القوى، فما هـــي هذه المراكز وكيف تنشأ؟ وكيف السبيل إلى عدم ظهورها عندنا مرة أخرى؟

إن البعض ينظر إلى مراكز القوى هذه وكأنها" أداة رئيس الدولة في التصرف"

أو " معاونوه الذين يعاونونه في الحكم".

ومن هنا فإن وجودهم مكمل لوجود الرئيس الذي أختارهم، الحكم عليهم حكم على الرئيس" ومن هنا فإن الرئيس يسأل من هؤلاء بحكم أنه قد اختارهم بنفسه و أشركهم معه.

والواقع أننا نرى في هذا الأمر رأيا أخر. فالظاهرة التي نتكلم عنها ليست مجرد " مراكز قـــوي سياسية " تعمل لحساب الرئيس ومن خلال نظام سياسي معين.....

بل أنها في الشكل الذي واجهناه في مصر تصبح " مراكز ذات طبيعة سرطانية" تعمل حتى ضد الرئيس، ضاغطة على النظام السياسي كله، مستهدفة في النهاية أن تسير هذا النظام على هواها، ليأتي " القرار السياسي" في النهاية متفقا مع رأيها وأرادتها....

فالأجهزة السياسية العادية التي يختارها أي رئيس قد تصيب أو قد تخطىء،ولكنها في جميع الأحيان تعمل لحساب الرئيس، ومن خلال النظام السياسي نفسه.

أما ما حدث عندنا فقد كان شيئا فريدا، لأنها مراكز ذات طبيعة سرطانية، تعمل حتى ضد الرئيس وتتآمر، وتضغط على النظام السياسي كله..

ومثل هذه الظاهرة لا تعد– في النظم السياسية – ظاهرة مادية، بل أنها بغير شك ظاهرة مرضية.....

أما سببها : فهو عدم كفاية الرقابة الشعبية على أجهزة الدولة. فوجود أجهزة أي أجهزة، بعيدة عن الرقابة الشعبية، وبعيدة عن النقد والتقييم، يهيئ لها الجو هذا النمو السرطاني الذي يجعلها تدمر – إذا استمرت– نفسها بل والنظام السياسي الذي لا ينتبه إليها في الوقت المناسب.

ومراكز القوى التي سقطت جعلت نفسها، منذ البداية بعيدة عن الرقابة الشعبية، فقد كانت هي المسيطرة على كل هيئات الرقابة الشعبية، ومن هنا فقد استطاعت أن تنمو حتى تصورت أنها الوصية على سلطة الدولة ونظامها السياسي كله.

فإذا أردنا أن نحول دون ظهور هذه المراكز السرطانية– في النظام السياسي– فلتكن الرقابة الشعبية شاملة لجميع أجهزة الدولة بغير استثناء، لا يفلت منها مسئول مهما اشتدت الثقة به.

وقد حرصنا ونحن نعيد البناء على هذا الوضع كل الحرص، وما نراه الآن من الممارسة الديمقراطية الواسعة المدى، وتدعيم المؤسسات الشعبية خير وسيلة في هذا المجال.

وهكذا قامت الجمهورية الثانية ....

ولكن ما الذي جعلها الجمهورية الثانية...؟

إن هذا التعبير مثير... فمراكز القوى السابقة تبغضه أشد البغض، وترى فيه تمردا على ما أقامته من أوضاع، وما ساهمت في وضعه من قواعد.....

والذين يتصورون أنه " ليس في الإمكان أبدع مما كان" يكرهون أيضا هذا التعبير ....

فهم يرون أن الماضي– بكل ما أنتجه من نعيش الآن فيها – هو أحسن ما يمكن للعقول أن تصل إليه.....وأن الناس يجب أن تتقوقع فيه، لا تنصرف عنه ولا تخرج عن حدوده.

والحقيقة أن الذي جعلها الجمهورية الثانية ليس مجرد إسقاط مراكز القوى السابقة، ولكنه المبادئ الأساسية التي قامت مستندة عليها....

فالجمهوريات لا تؤرخ اعتباطا، وإنما تؤرخ بالمبادئ الأساسية التي تقوم مستندة عليها وتعمل على تنفيذها واستمرارها....

فما هي أبرز هذه المبادئ بالنسبة للجمهورية الثانية عندنا؟

أولا: تقديسها للحرية، واحترامها للقانون، وإيمانها المطلق بكيان الآدمى وحريته.

ونظرة واحدة على النظام الدستوري– الذي أقامه الدستور الدائم تكشف لنا إلى أي حد ذهبت الجمهورية الثانية في هذا المجال.

فكثيرا ما كانت مراكز القوى تنظر للقانون على أنه عقبة، وإلى رجال القانون وكأنهم المعوقون الأوائل. واستشرت هذه العقيدة في أجهزة الدولة إلى حد أغرى أحدهم أن يقول في التليفزيون ذات يوم:

" أن القانون لازم يأخذ إجازة". وأما انتزاع الاعترافات من المهتمين بالتعذيب فأمر كان عاديا، لا يستطيع إنسان أن يعلق عيه أو يتناوله على الإطلاق. وإما إرهاق المواطنين بالرقابة ودفعها إلى أعمق أعماق حياتهم الخاصة، لمجرد إذلالهم وتحطيمهم عند الضرورة فكان أمرا مألوفا ومقبولا.

وجاء الدستور الدائم، فإذا به يضع من المبادئ ما يقدس الحرية ويعلي من سيادة القانون فهو يعلن في المادة 64 المبدأ العام:

أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة....

ثم تخضع الدولة ذاتها للقانون في المادة 65 فيقول: تخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات.

ولا أريد أن أثقل على القارئ بتعداد المواد وما أكثرها. ولكن ثمة نصا معينا جديرا بأن يتأمله كل مواطن ، وأن يشيد به كل إنسان، لأنه قد وضع حدا معينا لما ألفته مراكز القوى من أهداف لأدامية البشر.

" أن كل اعتداء على الحرية الشخصية لا يسقط بالتقادم على الإطلاق، ويمكن العقاب عليه مهما مر من السنين... أمر جدير بالفخار حقا أن يتضمن نظامنا الدستوري مثل هذا النص القاطع بعد أن عانى الشعب– في هذا المجال– من مراكز القوى الشيء الكثير.

ثانيا : بذلك أكبر قدر من الجهد لا لرفع مزيد من الشعارات، بل للعمل على تحقيق هذه الشعارات.

فالجمهورية الثانية تنطلق من حقيقة واضحة: أن الحكم على النظام السياسي لا يكون من خلال الشعارات التي يرفعها، بل من خلال الجهد الذي يبذل لتطبيق هذه الشعارات تطبيقا فعليا.

ولقد كان من أسوأ ما فعلته مراكز القوى أنها كثيرا ما أجهضت الشعارات من مضمونها الحقيقي.. وليس أدل على ذلك من أن الميثاق كان قائما، وما أكثر ما تكلم عن حقوق الإنسان وكرامة الإنسان، وحقه في العمل وحقه في العيش الكريم، ومع ذلك فإن مراكز القوى في ظله قد أجهضت بالنسبة لعديد من الناس كل هذه القيم، ولم يستطع فرد واحد أن يفتح فمه منبها ومحذرا، أو شاكيا ومتوجعا. واستمر الأمر هكذا إلى أن وقعت الهزيمة بنتائجها الرهيبة، هنا فقط تكلمنا ونددنا.

وصدر بعد ذلك بيان 30 مارس 1968، وأراد أن يجعل للقانون مكانه في المجتمع ولكن مراكز القوى حتى بعد الهزيمة– وفي ظل بيان 30 مارس– قذفت بمائة وخمسين من رجال القضاء إلى عرض الطريق، فمزقت القضاء ومزقت العدالة ومزقت سيادة القانون... ولم تكن هذه هي المخالفة الأولى للمبادئ ولم تكن الأخيرة....

ولقد بدأت الجمهورية الثانية من منطلق محدد – في هذا المجال– أن يكون " فعلنا مصداقا لقولنا" ، وأن يكون الجهد أكبر الجهد ليس إلى إطلاق الشعارات، بل إلى مزيد من العمل لتحقيق الشعارات.

ودخلت مبادئ الجمهورية الثانية – في هذا المجال– في امتحان مع الحوادث. ففي الوقت الذي أعلنت فيه سيادة القانون وجدت لديها المؤامرة بكل ما حوت، ومراكز القوى بكل ما اقترفت .

وثار التساؤل: كيف سيكون التصرف ؟ وكان الجواب أن فعلنا يجب أن يكون مصداقا لقولنا، إذن فلتنفذ سيادة القانون حتى مع من تآمروا على سيادة القانون.

وشهدت مصر في أكبر قضية سياسية تحقيقا يخلو – وإلى أبعد حد – من كل شيء يهدر آدمية الإنسان.

ثالثا: الإيمان بالشعب كقوة كبرى قادرة على التغيير، والإيمان بذكاء شعبنا المصري وأصالته .

ولعل هذه النقطة بالذات كانت من أكثر ما تكشف عنه قيام الجمهورية الثانية من نقاط.

فمراكز القوى قد حسبت حساب كل شيء، وضمت في كفة واحدة الوزراء المشرفين على كل الأجهزة المؤثرة عسكريا وإعلاميا، ولكنها غفلت عن قوة واحدة، كانت هي التي حسمت الموقف في النهاية، وأعني بها الشعب، فهي لم تكن تتصور على الإطلاق أن للشعب وجودا، أو أن له القدرة على الإدراك الذكي ليميز بين الخبيث والطيب ويحسم الموقف في سرعة وقوة في ظروف كان ظاهرها يدفع باليأس إلى أكثر النفوس تفاؤلا.

إن المتآمرين في هذه المؤامرة وسواها– كانوا يتصورون أنفسهم دائما سادة الموقف إذا تجمعت لديهم بعض الأجهزة، وكانوا ينسون دائما القوة الكبرى التي تستطيع أن تؤثر وتحسم، كانوا ينسون الشعب.....

ولقد كان الشعب– ولا أحد سواه– هو الذي حسم الموقف بعد الحديث التاريخي للرئيس، وأعلن بجموعه الهادرة المتدفقة ميلاد الجمهورية الثانية دون أن ينظم مسيرته أحد.

رابعا: أن الجمهورية الثانية لا تعني مطلقا انقطاع الصلة بالماضي. فالناس في فرنسا يعيشون اليوم في الجمهورية الخامسة ومع ذلك فإنهم يحتفظون ببعض مبادئ هامة صدرت– أبان الثورة الفرنسية الكبرى– في ظلال الجمهورية الأولى منذ أكثر من مائة وخمسين عاما.

فكل ما تحقق لنا منذ قيام الثورة من أمجاد وانتصارات، وكل ما حدث لنا من هزائم وانتكاسات... كله يظل لنا... ماض عشناه، وعشنا له،.... لا نستطيع أن نتجاهله أو نجهله... ويظل للجمهورية الثانية أن تحافظ على إنجازات الماضي وتستزيد منها، وأن تتعرف على أسباب الهزيمة والنكسة فتحولها إلى نصر وحركة وحياة، وأن يكون ذلك كله من خلال فكر جديد، ومبادئ جديدة، ليس عيبا على الإطلاق أن توجد عندنا... فالشعوب القوية، الحية، تبدع

وتنتج وتغير، في حركة دائمة وتطور مستمر.... تنطلق خطاها من الكثير إلى الأكثـــر، ومـــن الحسن إلى الأحسن، بفكر خلاق، يتجدد بقوة فيتغلب على صعاب الحياة.....

www.anwarsadat.org